

Distr.: General
31 January 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البندان ٣ و ٥ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الدورة الأولى للمنتدى المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة

القانون

تقرير الرئيسين المشاركين

موجز

وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٢٨، عُقدت الدورة الأولى للمنتدى المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تحت عنوان "توسيع الحيز الديمقراطي: دور الشباب في صنع القرار العام". ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمناقشات المنتدى وللإستنتاجات والتوصيات المنبثقة عنه.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-01412(A)



* 1 7 0 1 4 1 2 *

المحتويات

الصفحة		
٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - افتتاح المنتدى المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون
٥	ثالثاً - تهيئة بيئة تمكينية لمشاركة الشباب مشاركة فعالة في صنع القرار العام
٥	ألف - المناقشة
٨	باء - التوصيات
١٠	رابعاً - من المشاركة الرسمية للشباب إلى مشاركة تحدث التحول
١٠	ألف - المناقشة
١٣	باء - التوصيات
١٥	خامساً - مشاركة الشباب في التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في سياقات محددة
١٥	ألف - المناقشة
١٨	باء - التوصيات
		سادساً - المضي قدماً بجدول الأعمال العالمي للشباب: دور الشباب في صياغة جدول أعمال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
١٩	ألف - المناقشة
٢٢	باء - التوصيات
٢٣	سابعاً - ملاحظات ختامية

أولاً - مقدمة

- ١ - قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٤/٢٨، إنشاء منتدى معني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون لتوفير منبر لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتصلة بالعلاقة بين هذه المجالات ولتحديد وتحليل أفضل الممارسات والتحديات والفرص المتاحة أمام الدول في جهودها الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- ٢ - وعُقدت الدورة الأولى للمنتدى يومي ٢١ و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في جنيف تحت عنوان "توسيع الحيز الديمقراطي: دور الشباب في عملية صنع القرار العام".
- ٣ - ووفقاً للقرار ١٤/٢٨، عين رئيس مجلس حقوق الإنسان الممثل الدائم لقيرغيزستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، دانيار موكاشيف، ومبعوث الأمين العام المعني بالشباب، أحمد الهنداوي، رئيسين متشاركين.
- ٤ - واعتمد المنتدى، في جلسته الأولى، جدول الأعمال المؤقت وشروحه (A/HRC/FD/2016/1) الذي أُعد بتوجيه من الرئيسين المتشاركين وبإسهام من أصحاب المصلحة المعنيين. وأعد الرئيسان المتشاركان هذا التقرير، وهو يتضمن موجزاً للمناقشات التي جرت خلال المنتدى والتوصيات التي اعتمدها.
- ٥ - وحضر المنتدى أكثر من ٦٠٠ مشارك، بينهم ممثلون للدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، بمن في ذلك مدافعون عن الشباب وممثلون للمنظمات الشبابية من جميع المناطق الإقليمية. ويمكن الاطلاع على القائمة النهائية للمشاركين على الرابط التالي: www.ohchr.org/democracyforum.

ثانياً - افتتاح المنتدى المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

- ٦ - لاحظ رئيس مجلس حقوق الإنسان، في كلمته الافتتاحية، أن تعزيز مشاركة الشباب في الشؤون العامة ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً لأي مجتمع يطمح إلى بناء مؤسسات جامعة وديمقراطية تحترم حقوق الإنسان. وفي معرض الإشارة إلى الدور الذي يؤديه المجلس في توجيه الاهتمام الدولي إلى العقبات التي يواجهها الشباب في جميع أنحاء العالم في ممارسة حقوقهم في المشاركة الفعالة والمجدية في صنع القرارات العامة، أقر الرئيس بضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل تعميم مراعاة حقوق الشباب في عمل آليات حقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل التابعة له. وأشار الرئيس إلى بيان الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للشباب لعام ٢٠١٦، فذكر بأن شباب العالم، الذين يشكلون أكبر جيل من الشباب عرفه التاريخ، قادرون على قيادة حملة عالمية للقطع مع أنماط الماضي ووضع العالم

على درب الوصول إلى مستقبل أكثر استدامة. وعلاوة على ذلك، دعا إلى تمكين الشباب لقيادة مجتمعاتهم والإسهام في إيجاد حلول لتحديات الغد وهي عديدة.

٧- وقال نائب الأمين العام، في رسالة بالفيديو، إن جميع الجهات صاحبة المصلحة ينبغي لها ألا تكتفي بالعمل من أجل الشباب بل ينبغي أن تعمل معهم أيضاً. وشدد على أن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في عدم التمييز، والحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وسيادة القانون أمورٌ أساسية لتحقيق مطالب الأجيال الشابة. وقد شكل اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن خطوة تاريخية نحو الاعتراف بضرورة اضطلاع الشباب بدور نشط في صنع السلام وبناءه. وأكد أن توسيع الحيز الديمقراطي يساعد في تعزيز الفرص الاجتماعية والاقتصادية للجميع ويشكل عنصراً أساسياً في بناء مؤسسات يسهل الوصول إليها وتعمل بإنصاف ونزاهة. وأشار، في هذا الصدد، إلى دور الشباب باعتبارهم عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٦ الذي يتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات سلمية شاملة للجميع، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات، مع عدم إغفال أحد.

٨- وذكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأن تشكيل حكومات نزيهة وفعالة تعمل وفقاً للأصول الديمقراطية وتستجيب للتطلعات يمثل أحد أهم الأولويات بالنسبة لجيل الشباب اليوم. وشدد على أن المجتمع الذي لا يحترم تماماً حق كل فرد في المشاركة على قدم المساواة هو مجتمع غير سليم في الأساس. وأكد أهمية حماية الحقوق الأساسية، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، لضمان قابلية مؤسسات الدولة للمساءلة وارتكازها على فكرة خدمة الناس. وأعرب عن أسفه لأن الأجيال الصاعدة ليست ممثلة تمثيلاً كافياً في المؤسسات السياسية كالبرلمانات وفي الأحزاب السياسية والإدارات العامة، ما يفاقم الحرمان من حق التصويت وانعدام الثقة في الهياكل الرسمية والعمليات الانتخابية والزعماء ومقرري السياسات. وشدد المفوض السامي على ضرورة مساعدة الشباب في استعادة الثقة في الهياكل الرسمية وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهم مشاركة مجدية. ودعا كذلك إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتبديد شواغل الشباب، مشدداً على أن إسهام الشباب أمر حيوي في التصدي للتحديات الراهنة على نحو ملائم؛ فلا يمكن استبعاد الشباب من الجهود الرامية إلى الدفاع عن الغير، والتعبير عن الصالح العام، والعمل على تكريس مبادئ عدم التهميش والمساواة والكرامة الإنسانية، في السنوات المقبلة.

٩- ودعا السيد الهنداوي المشاركين إلى التفكير في مفهوم الديمقراطية عند شباب اليوم وفي السبب وراء عدم منح أكثر جيل التزاماً عرفه التاريخ الفرص الكافية لخوض غمار العمل السياسي وتقرير السياسات. وينزع السياسيون إلى عدم إيلاء الأولوية للمسائل التي تهم الشباب، لأن الشباب عالقون في حلقة مفرغة من التهميش السياسي؛ فنسب كبيرة من الشباب لا تصوت، في حين أن غالبية الأشخاص الذين تجاوزوا الخامسة والستين يصوتون.

ويؤدي ذلك إلى انسحاب الشباب من منظومة لا تمثلهم في الغالب، ما يؤدي إلى مستويات أعلى من الريبة، بل وإلى انخفاض عدد الناخبين. وتمثل الحواجز القانونية وغيرها من الحواجز التي يواجهها الشباب في الترشح للمناصب العامة عقبة رئيسية أمام تعزيز مشاركة الشباب، لا سيما في العملية السياسية. وحث على تغيير الخطاب الخاص بالشباب لتناول "حقوق" الشباب بدلاً من "قضايا" الشباب، معتبراً أن هذا من شأنه أن يساعد في معالجة تلك الشواغل بمزيد من الدقة وفي الإقرار بما يقع على الجهات المسؤولة من التزامات في مجال حقوق الإنسان. وتطرق أيضاً إلى التقدم الذي أحرز مؤخراً في الإطار المعياري ذي الصلة، مثل قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٢ بشأن الشباب وحقوق الإنسان، وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، وأهمية حقوق الشباب باعتبارها مسألة شاملة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والالتزامات المتصلة بالشباب التي جرى التعهد بها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأعرب عن الأمل في أن يتيح المنتدى، وهو أول اجتماع للأمم المتحدة يركز على توسيع الحيز الديمقراطي من خلال تعزيز مشاركة الشباب، فرصة لإجراء مناقشات صريحة وأن يتمخض عن توصيات محددة لدعم المجتمع الدولي في النهوض بحقوق الشباب في جميع أنحاء العالم.

١٠- وأكد السيد موكاشيف أن لمهارات الشباب وطاقتهم ومثلهم العليا أهمية حيوية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وبناء مجتمعات شاملة للجميع دون تمييز. وشدد على أهمية حماية واحترام حقوق الإنسان وتهيئة بيئة مواتية تتيح نجاح الشباب وتنمية إمكاناتهم، كما تتيح لهم المساهمة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وبناء مجتمعات شاملة للجميع. وذكّر ممثلي الحكومات بدورها في تعبئة الموارد وفي ضمان أن تحظى قضايا الشباب باهتمام خاص من جانب المؤسسات، ورحب بالزيادة التي شهدتها السنوات الأخيرة في عدد السياسات التي تركز على الشباب وإنشاء هيكل مخصصة للشباب على الصعيد الوطني. وبين كيف أن هذه السياسات والهياكل تساهم في تهيئة الظروف اللازمة لزيادة مشاركة الشباب في الحياة العامة، بما في ذلك في صياغة خطة عام ٢٠٣٠، وفي أعمال المنظمات الدولية، بسبل منها المشاركة في وفود الدول الأعضاء إلى اجتماعات الأمم المتحدة. أخيراً، هنأ السيد موكاشيف أعضاء مجلس حقوق الإنسان على قرارهم بإنشاء المنتدى مشدداً على أهمية اعتراف المجلس بالدور الحاسم الذي يؤديه الشباب في توسيع الحيز الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتدعيم سيادة القانون.

ثالثاً - تهيئة بيئة تمكينية لمشاركة الشباب مشاركة فعالة في صنع القرار العام

ألف - المناقشة

١١- أدار مناقشة البند ٢ من جدول الأعمال رومولو دانتاس، الأمين التنفيذي لشؤون تمكين الشباب في التحالف العالمي لجمعيات الشباب المسيحية. وشاركت في حلقة النقاش عضوة لجنة حقوق الطفل، سارة أوفيدو؛ وشائلي مايكروفت، وهي ناشطة في مجال

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي مؤسسة جمعية KidsRights Youngsters وحملة شائلي (Li CampaignChae)؛ وغولالاي إسماعيل، وهو ناشط في مجال الترويج للسلام ومؤسس منظمة Aware Girls؛ وديجان بويانيتش، عضو مجلس منتدى الشباب الأوروبي. وتركزت المناقشات على الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لتمكين الشباب من المساهمة في صوغ السياسات العامة ومساءلة صناعات السياسات، وفي أعمال جميع حقوق الإنسان دون تمييز كشرط مسبق لتهيئة بيئة مواتية لمشاركة الشباب في صنع القرار.

١٢- وأشارت السيدة أوفيدو إلى أهمية وجود إطار قانوني مناسب، بما في ذلك على الصعيد الدولي، يعترف بالشباب، على وجه التحديد، باعتبارهم أصحاب حقوق ويضمن تعزيز جميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحمايتهم كشرط مسبق لمشاركة الشباب في صنع القرار العام. ودكرت بالدور القيمي الذي يضطلع به الشباب من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم وتكريس سيادة القانون في العديد من البلدان. وأقرت السيدة أوفيدو بالتطورات التشريعية الإيجابية في بعض البلدان التي خفضت سن التصويت، لكنها لاحظت عموماً انعدام الإرادة السياسية اللازمة لوضع آليات تتيح المشاركة المستدامة والفعالية والمجدية للشباب في جميع القرارات التي تؤثر على مصالحهم تأثيراً مباشراً. وشددت على أن هذه الآليات تسهم في كفاءة امتثال الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وفي تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، في نهاية المطاف. وأعربت السيدة أوفيدو أيضاً عن أسفها لأن الآليات الاستشارية القائمة لا تضمن مراعاة آراء الشباب بصورة منهجية وفعالة في وضع القوانين وتقرير السياسات ولا في عمليات المساءلة. وشددت أيضاً على الحاجة العامة إلى مزيد من البحوث والبيانات الدقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان للشباب باعتبارها أداة ضرورية لتقييم الفجوات القائمة في التنفيذ الفعال لحقهم في المشاركة.

١٣- وتناولت السيدة مايكروفت أهمية معالجة مسألة الإعاقة باعتبارها مسألة متعددة الجوانب بدلاً من معالجتها كمسألة معزولة، لا سيما في ضوء التمييز المنهجي الذي يعاني منه الشباب من ذوي الإعاقة في جميع مناحي الحياة. وقالت إن فهم أثر التمييز على العديد من الشباب ذوي الإعاقة وعلى أسرهم والإقرار به يمثلان خطوة أولى ضرورية نحو معالجة هذه المسألة. ودكرت بأن التمييز ينبع، في الكثير من الأحيان، من الوصم، ويستند إلى افتراضات خاطئة بشأن قدرة الشباب ذوي الإعاقة على المساهمة في الحياة العامة، ما يؤدي بالتالي إلى تجاهل إمكانية مساهمتهم في المجتمع المحلي. وأعربت عن الأسف لاستخدام مصطلحات سلبية من قبيل "العبء الاقتصادي" و"المخاطر الصحية" و"الاستضعاف الاجتماعي". وقالت إن التثقيف في مجال الإعاقة وحقوق الإنسان يؤدي دوراً حاسماً في التصدي للتمييز واستئصال الوصم. وشددت على أهمية القضاء على جميع أشكال التمييز وضمان تمكين جميع أفراد المجتمع من المساهمة وتفعيل قدراتهم. وأخيراً، شددت على ضرورة السعي إلى إشراك الجميع، وضمان الاستماع إلى جميع الأصوات وأخذها في الاعتبار لدى اعتماد القرارات من أجل تحقيق أقصى

مشاركة ممكنة للأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات؛ وسيمثل ذلك فهماً حقيقياً للديمقراطية وكذلك اعترافاً بأن لكل شخص مساهمة فريدة وقيّمة يقدمها في المجتمع.

١٤- وتحدثت السيدة إسماعيل عن أهمية تمكين النساء الشباب من أجل زيادة إمكانية وصولهن إلى عمليات وهياكل صنع القرار، ومن أجل بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وشمولاً تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، في نهاية المطاف. وقالت إن تمكين النساء الشباب مفيد للمجتمع المحلي ككل لأنه يقدرهن على الدفاع عن حقوقهن، بما في ذلك حقهن في الوصول إلى المعلومات؛ وهذا بدوره يعزز اعتماد عمليات جامعة في وضع السياسات وصنع القرارات. ويرجع الدور الهامشي للمرأة في المجتمع، بما في ذلك دورها في عملية صنع القرار، إلى عدد من الحواجز الهيكلية، بما في ذلك الحرمان المنهجي من الفرص الاجتماعية والاقتصادية واستقلاليتها المنقوصة وقدرتها المحدودة على صنع القرار داخل النظم الاجتماعية التي تركز سلطة الذكر، فضلاً عن الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية الجنسانية التقييدية. وأدت هذه الحواجز الهيكلية، إلى جانب التمييز القائم على أساس السن، إلى تقييد شديد لحق المرأة في المشاركة في العملية الديمقراطية لصنع القرار. وقالت في هذا السياق إنها تقاسمت تجربتها مع منظمة A GirlsWare في تعزيز المشاركة السياسية الفعالة للشابات عن طريق اعتماد نهج شامل يضم برامج واسعة النطاق للتوجيه وبناء القدرات تهدف إلى توفير الموارد اللازمة للمبادرات التي تقودها النساء الشباب وربط تلك المبادرات بعمليات وضع السياسات والأحزاب السياسية وصناع القرار. وشددت أيضاً على أهمية العمل مع المجتمعات المحلية وقادتها من أجل إحداث تحول في المعايير والقيم التي تقيد وصول المرأة إلى عملية صنع القرار.

١٥- ودكرت السيدة بويانيتش بأن حقوق الإنسان مترابطة ومتشابكة وبأن قدرة الشباب على المشاركة في صنع القرار تعتمد إلى حد كبير على مدى إعمال حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشددت على أهمية الحق في الحصول على تعليم مجاني وجيد ومتاح للجميع بالتساوي، من أجل تنمية جيل من المواطنين الشباب المستقلين والمتعاونين والمسؤولين والملتزمين. ودكرت بأن الدول الأعضاء هي الجهات المسؤولة عن إعمال جميع حقوق الإنسان ومسؤولة بالتالي عن إعمال الحق في التعليم. وقال إن توفير تعليم جيد للشباب يتوقف بالكامل على جودة النظم التعليمية التي تضعها الحكومات. وأكثر المناهج التعليمية عفا عليها الزمن أو هي مصممة لتلبية متطلبات السوق، في حين أن التعليم الجيد هو التعليم الذي يستطيع تزويد الأفراد بما يلزمهم من فهم ومعارف ومهارات لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم في المجتمع والدفاع عنها، وكذلك لاستيعاب القيم الديمقراطية. وأضاف أن المنظمات الشبابية تتيح فرصة لتعزيز المواطنة النشطة، بسبل منها جمع الشباب من مختلف الخلفيات للعمل معاً والتعلم من بعضهم البعض. والمشاركة جزء أصيل من ثقافة المنظمات الشبابية الديمقراطية التي يقودها الشباب. والعمل مع هذه المنظمات يتيح للشباب فرصة تطوير القدرات المدنية والسياسية، وبالتالي تعزيز ثقافة المشاركة النشطة والمسؤولية، من الداخل.

١٦- وفي المناقشة التي تلت، ذكّر المشاركون بأن الشباب يشكلون مورداً أساسياً للتنمية المجتمعية والتغيير الاجتماعي الإيجابي. ودعوا الدول إلى التقيد بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى إبداء إرادة سياسية قوية للحد من الإقصاء وضمان المساءلة عن أعمال حقوق الشباب دون تمييز، لا سيما بالنسبة لأكثر الشباب تعرضاً للإقصاء والتهميش، كالنساء والفتيات منهم، والشباب ذوي الإعاقة، وشباب الشعوب الأصلية، والشباب المنتمين إلى الأقليات، والشباب المهاجرين. وللتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تعترض الشباب في ممارسة حقوقهم في المشاركة، لا بد من اتباع نهج متكامل وشامل في تعزيز حقوق الإنسان للشباب وحمايتهم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون الحق في تعليم جيد وشامل ومعقول التكلفة وتمكين الشباب في صميم أي جهد يرمي إلى التصدي لتلك التحديات.

١٧- وقد أكد أعضاء فريق المناقشة والمشاركون أكثر من مرة أن ثمة ثغرات في حماية حقوق الإنسان للشباب في جميع المناطق الإقليمية، إذ تتعرض حقوق الشباب للانتهاك لمجرد أنهم شباب. وقالوا إن تمتع الشباب المهمشين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوقهم في الحصول على المعلومات من العناصر الأساسية لتمكين السياسي والقدرة على المشاركة في صنع القرار العام.

١٨- وركز المشاركون بوجه خاص على أهمية اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تمثل نقلة نوعية جوهرية في نهج التعامل مع الإعاقة لأنها لم تعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة أجساداً يتعين "الاعتناء" بها، بل "مواطنين" يتمتعون بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع الآخرين، بما في ذلك الحق الأساسي في المشاركة في الشؤون العامة.

١٩- وأكدوا الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به الشباب المدافعون عن حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي مجال الدعوة من أجل امتثال الدول لالتزاماتها فيما يتعلق بضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وفي مواجهة تقلص الحيز الديمقراطي، أشار المشاركون إلى تقارير متزايدة تفيد بحصول هجمات على الشباب الذين يتصدون لانتهاكات حقوق الإنسان، وشددوا على الحاجة إلى آليات لحماية الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان وضمان المساءلة عندما تُنتهك حقوقهم.

٢٠- ورداً على بعض الأسئلة المتعلقة بكيفية انخراط الشباب والمنظمات الشبابية استراتيجياً في قطاعات المجتمع الأخرى، أشار المشاركون في النقاش إلى ضرورة اتباع نهج تعاونية لـ "تفكيك" ديناميات السلطة والتصدي لافتراضات خاطئة مفادها أن الشباب غير قادر على المشاركة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن بوسع الحركة الشبابية أن تتعلم من حركة الدفاع عن حقوق المرأة.

باء- التوصيات

٢١- لا بد من اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في تنفيذ القوانين والبرامج والتدابير المتعلقة بالشباب، بالنظر إلى أن النساء والشابات والفتيات، في جميع مستويات صنع القرار العام، وفي جميع البلدان تقريباً، قد يتعرضن لأشكال متعددة ومتشابكة من

التمييز تعيق تمتعهن الكامل والفعلي بالحق في المشاركة في الشؤون العامة على قدم المساواة مع الآخرين.

٢٢- وينبغي أن تعزز الدول الأعمال الكاملة لجميع حقوق الإنسان، لا سيما الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، باعتبارهما شرطاً أساسياً لتمتع الشباب الفعلي بالحق في المشاركة في الشؤون العامة.

٢٣- وينبغي أن تعتمد الدول تدابير محددة لضمان مشاركة الشباب دون تمييز في تصميم وتنفيذ وتقييم أية قوانين أو أنظمة أو سياسات أو برامج أو استراتيجيات تؤثر في حقوقهم. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمشاركة المباشرة للشباب ذوي الإعاقة في صياغة القوانين والسياسات التي تؤثر على ما يتمتعون به من حقوق الإنسان، تمثيلاً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٤- وينبغي أن تتخذ الدول جميع التدابير الملائمة لضمان ممارسة النساء والشابات والفتيات لحقهن في المشاركة في الشؤون العامة بشكل كامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول أن تنفذ برامج تمكين وأن تزيل العقبات الهيكلية التي تعترض ممارسة النساء والفتيات لحقهن في المشاركة في عمليات صنع القرار الرسمية وغير الرسمية. ويتطلب ذلك جملة أمور بينها اعتماد تدابير لتعزيز مشاركة وتعاون جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المستويات الشعبية من المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، من أجل إحداث تحول في المعايير والقيم التي تقيد وصول المرأة إلى عمليات صنع القرار. ويتطلب ذلك أيضاً تخصيص موارد كافية للمبادرات التي تقودها النساء والشابات.

٢٥- وينبغي أن تنشئ الدول هياكل وتعتمد تدابير تضمن مشاركة منتظمة وفعلية ومجدية للشباب في جميع ما يُنشأ من آليات وطنية للإبلاغ وفي متابعة تنفيذ الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان على الدول.

٢٦- وينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في الشؤون العامة بتعزيز وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في التشريعات والسياسات والممارسات الوطنية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تجري الدول مزيداً من البحوث وأن تجمع بيانات مفصلة عن الوضع الفعلي لحقوق الشباب وحمايتهم على الصعيد الوطني، بغية كشف الانتهاكات التي يتعرض لها الشباب، بما في ذلك التمييز، وتقدير حجمها.

٢٧- وينبغي أن تتخذ الدول جميع التدابير اللازمة لضمان الأعمال التام لحقوق الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما حقهم في الترويج لحماية حقوق الإنسان وإعمالها وفي السعي إلى ذلك. وينبغي أن تتخذ الدول تدابير فعالة لحماية الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الشبابية من جميع أشكال العنف أو التهديد أو الترهيب أو التمييز أو الضغط أو الانتقام أو أي إجراء تعسفي آخر، بما في ذلك

الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول. وينبغي أن تتوخى الدول العناية الواجبة لمنع الانتهاكات والتجاوزات بحق المدافعات عن حقوق الإنسان، اللواتي يواجهن مخاطر معينة، بما في ذلك الانتهاكات الجنسية، ومكافحة الإفلات من العقاب عن طريق ضمان الإسراع في تقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك التهديد والعنف القائم على نوع الجنس، إلى العدالة بناء على تحقيقات نزيهة.

٢٨- وينبغي أن تكفل الدول استناد جميع التدابير اللازمة لحماية الحق في التعليم والإطار التنظيمي لنظم التعليم العام والخاص إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تذلل الدول جميع العقبات التشريعية والمادية والمالية والثقافية التي تمنع الأطفال والشباب من الحصول على تعليم جيد، بسبل منها تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان أن تصبح النظم التعليمية العامة أكثر شمولاً للأطفال ذوي الإعاقة واعتماد برامج فعالة في مجالات التدريس والتعليم والثقافة والإعلام بغية الترويج لبيئة تقدر التنوع والدفاع عن حق جميع الشباب في المشاركة في المجتمع.

٢٩- وينبغي أن تدرج الدول حقوق الإنسان والتربية المدنية، بما في ذلك التثقيف الإعلامي، في المناهج الدراسية على جميع مستويات التعليم العام والمهني والتدريب. وينبغي أن تضمن الدول المشاركة الفعالة للشباب في تصميم مناهج التربية المدنية وحقوق الإنسان وفي مراجعتها بانتظام لضمان تلبيتها لاحتياجات الشباب. وينبغي تحديد الأهداف والمقاييس اللازمة لتقييم برامج التربية المدنية وحقوق الإنسان من أجل قياس فعاليتها وزيادتها.

٣٠- وينبغي أن توفر الدول للمدرسين والمدرّبين وقادة الشباب ما يلزم من التدريب الأولي والمستمر في مجالي التربية المدنية وحقوق الإنسان. وينبغي أن تدعم الدول أيضاً المنظمات غير الحكومية، لا سيما المنظمات الشبابية، بسبل منها تقديم المساعدة المالية الكافية، والاعتراف بها كشريك قيم يساهم في التربية المدنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

رابعاً- من المشاركة الرسمية للشباب إلى مشاركة تحدث التحول

ألف- المناقشة

٣١- أدار مناقشة البند ٣ إيان باور، المدير التنفيذي لموقع معلومات الشباب الآيرلندي على شبكة الإنترنت "SpunOut.ie"، ورئيس المجلس الوطني للشباب في آيرلندا. وشاركت في الحلقة آن لمبلين، عضوة مجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي البلجيكي والمندوبة في منتدى البرلمانين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي؛ وتوماز ديزيلان، أستاذ العلوم السياسية المساعد الذي

يشغل كرسي جان مونييه للتربية المدنية ونائب العميد لشؤون ضمان الجودة والتطوير في جامعة ليوبليانا؛ وآية الشابي، وهي ناشطة ومدونة، وعضوة في مجلس مديري التحالف العالمي لمشاركة المواطنين؛ وأنشول تيواري، مؤسس ورئيس تحرير YouthKiAwaaz.com ومدير مجلس منظمة Collectively الهندية. وتركزت المناقشات على السبل الكفيلة بوصول الشباب إلى المؤسسات الرسمية، بما في ذلك تمثيلهم في البرلمانات والأحزاب السياسية. وتطرق النقاش أيضاً إلى الفرص والتحديات المتصلة بالنشاط على شبكة الإنترنت والمشاركة الإلكترونية.

٣٢- وتناولت السيدة لامبلين دور الشباب في البرلمانات وأهميته في تعزيز سيادة القانون وبناء الديمقراطية الشاملة للجميع. وقالت إن مطالبات الشباب المتزايدة لإشراكهم في عملية صنع القرار صدرت من أوساط غير رسمية، ما يثير الشك في قدرة المؤسسات الرسمية على تلقي تلك الطلبات ومعالجتها. وتتكامل الآليات الرسمية وغير الرسمية في زيادة مشاركة الشباب في الشؤون العامة. وقدمت السيدة لامبلين إحصاءات تبين قلة عدد البرلمانيين الشباب وعدم وجود هيئات أو لجان مكرسة لقضايا الشباب، ومستوى خيبة الشباب من الحياة السياسية والمؤسسات السياسية. وقالت إنها تقاسمت تجربتها، بصفتها برلمانية شابة واجهت العديد من العقبات التي تمنع الشباب، لا سيما النساء، من أن يصبحوا برلمانيين، بما في ذلك التحيز الجنسي والمواقف التمييزية. وأكدت أن عقبات اقتصادية واجتماعية وثقافية أخرى، بما في ذلك الافتقار إلى الوسائل المالية الكافية، تساهم في تعزيز استبعاد الشباب من الحياة السياسية والمؤسسات الرسمية. وأتت السيدة لامبلين على مبادرات الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى حشد البرلمانات للتشجيع على زيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية، بسبل منها إنشاء منتدى البرلمانيين الشباب، وهو هيئة دولية يقودها الشباب تجمع بين البرلمانيين الشباب من جميع أنحاء العالم لرصد وتعزيز مشاركة الشباب. وأخيراً، أشارت إلى أن عدد الشباب في العالم لم يكن قط أكبر مما هو عليه اليوم، ولذلك، فإن تمثيلهم ضرورة فعلية لإشاعة الثقة في الديمقراطيات وصونها وتعزيزها.

٣٣- وألقى السيد ديزيلان الضوء على بعض التحديات التي تواجهها الديمقراطيات المعاصرة. إذ أشار إلى أن غياب شريحة واسعة من الشباب عن العملية السياسية يقوض الشروط الأساسية للحكم الذاتي الجماعي ويؤدي إلى انهيار العقد الاجتماعي. وتعاني الديمقراطيات عندما تُتخذ القرارات المتعلقة بالشباب من دون أن يشاركوا فيها مشاركة كافية، لا سيما عندما تتعلق تلك القرارات باعتماد تدابير تشفوية، لأن هذه التدابير كثيراً ما تؤثر بشكل غير متناسب على الشباب الذين يعانون من حالة ضعف اجتماعي واقتصادي. ومن المهم أن نفهم سبب عدم مشاركة الشباب أو عدم تمثيلهم تمثيلاً كافياً في الحياة السياسية والمؤسسات الديمقراطية، لأن هذا الفهم يشكل خطوة أولية لازمة لوضع استراتيجيات إصلاح الهياكل السياسية وجعلها أكثر صلة بالشباب. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوضح الفروق بين الفئات التالية من الشباب: فئة غير المبالين بالحياة العامة؛ وفئة غير المطلّعين، أو غير المهتمين بالسياسة لأنهم يعتقدون أنهم لا يعرفون ما يكفي عن السياسة للانخراط فيها؛ وفئة غير الواثقين في السياسيين والنظام السياسي؛ وفئة الذين يشعرون بالضعف، رغم إلمامهم الجيد بالسياسة، ويرون أن مشاركتهم لن

تغير شيئاً. وفي هذا السياق، حدّد هدفين بالغى الأهمية من شأنهما، إن تحقّقا، تحسّين مشروعية المؤسسات السياسية وكفاءتها وأدائها السياسيين: إنشاء هياكل تمكينية تركز على مبدأى الشمول وعدم التمييز، وتحسين قدرة الشباب على العمل بصورة مستقلة واتخاذ خيارات حرة ومستنيرة.

٣٤ - وتقاسمت السيدة الشابي تجربة الشباب التونسي في حقبة ما بعد الثورة وتوقّع جيل من الشباب أنه سيقدر على المشاركة بفعالية في تشكيل المؤسسات الديمقراطية والعمليات السياسية. فقالت إن التحول الديمقراطي جلب معه تحديات وفرصاً للشباب. وقدمت إحصاءات تبين تديني مستوى مشاركة الشباب في الحياة السياسية ومستوى الثقة في مؤسسات الدولة، لكنها تبين أيضاً مستوى أعلى من الثقة في القوات العسكرية والمنظمات الدينية، ما يدل على أن الأجيال الشابة تبحث عن سبل للمشاركة والتعبير عن النفس لكنها تتجنب القيام بذلك من خلال الحياة السياسية المؤسسية. وفي هذا السياق، لاحظت السيدة الشابي أن ثمة علاقة مباشرة بين توقعات الشباب التي لم تتحقق من حيث المشاركة في الشؤون العامة وعزوفهم المتزايد عن الانخراط في الحياة السياسية والتشكيك في المؤسسات الديمقراطية، ما يفاقم الإقصاء وانعدام الثقة. وثمة تحدّ آخر نابع من عدم وجود إطار قانوني مناسب لدعم جهود المجتمع المدني الرامية إلى بناء المهارات السياسية والقيادية للشباب. وأعربت عن أسفها لأن السائد في العديد من البلدان هو أن يُسأل الشباب عن آرائهم ويطلب منهم المشاركة فقط عندما يتعلق الأمر بالرياضة والموسيقى. وأشارت إلى عدد من الفرص لزيادة مشاركة الشباب، من قبيل خفض السن الدنيا للترشح للانتخابات البرلمانية والرئاسية في تونس ونظام الحصص لضمان تمثيل الشباب في الانتخابات المحلية. وأشارت أيضاً إلى الممارسة الإيجابية المتمثلة في إشراك الشباب في برامج مراقبة الانتخابات، التي ثبت نجاحها في منع العنف الانتخابي وتشجيع مشاركة الشباب في العملية الانتخابية.

٣٥ - وتحدث السيد تيوارى عن تنوع المجتمع الهندي، من حيث نوع الجنس والانتماء الإثني والثقافة والديانة ضمن أمور أخرى، مؤكداً أن هذا التنوع يهيم الشباب أيضاً، الذين يتوقع أن يبلغ عددهم ٧٠٠ مليون عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين الشباب واهتمامهم الكبير، فإنهم أيضاً "يشبون على ثقافة الصمت"، وهي ثقافة يتسم فيها النظام الأكثر نفوذاً - الإعلام والسياسة - بكونهما خاضعين لرقابة فوقية هرمية وغير مصممين لتقبل المشاركة، وتعلموا ألا يماروا المعايير. وشدد السيد تيوارى على أن شبكة الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكل منابر فريدة لإشراك الشباب. بيد أن عدم إشراك الجميع في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ونقص فرص وصول الشباب الأشد تهميشاً وإقصاء إليها يمثلان تحديين رئيسيين يعيقان المشاركة. وأعرب عن قلقه إزاء طبيعة المشاركة عبر الإنترنت، التي تشمل نشر ظواهر متفشية مثل التحيز الجنسي والتمييز والإيديولوجيات التي تركز سلطة الذكر وغيرها من التحديات التي مررتها إلى الشباب الأجيال الأكبر سناً. ومع أن مسؤولية التصدي لتلك التحديات تقع على عاتق الشباب، فإنهم لم يُمنحوا حيزاً كافياً لذلك في الحياة السياسية أو

وسائط الإعلام. وأكد أن لكل قرار يُتخذ أثراً على الشباب، داعياً إلى تجاوز الأقوال إلى الأفعال بإنشاء مزيد من المنابر على شبكة الإنترنت وخارجها، بما في ذلك في وسائط الإعلام والمجتمع المدني، من أجل إشراك الشباب وإعطائهم فرصة للتأثير في عملية صنع القرار.

٣٦- وناقش المشاركون ما إذا كان تحديد حصص طوعية أو إلزامية من العوامل التي تدفع نحو تعزيز إشراك الشباب في العمليات السياسية على نحو مستدام في الأجل الطويل، أو تساهم بالأحرى في وصمهم. وأعرب معظم المشاركين عن رأي مفاده أن بإمكان نظام الحصص أن يكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في الدور الهامشي للشباب في الحياة السياسية وعملية صنع القرار عندما يُدعمون بتدابير إضافية، مثل وضع تشريعات توائم بين السن الدنيا للتصويت والسن الدنيا للترشح للانتخابات، والتسجيل التلقائي للناخبين، وتحديد تكاليف الحملة الانتخابية، لتمكين الشباب من التنافس على قدم المساواة مع غيرهم.

٣٧- وناقش المشاركون الحاجة إلى إيجاد وصون الهياكل التي تتيح للشباب فرصاً شاملة للتأثير في عملية صنع القرار، بالاستفادة من التجارب الإيجابية القائمة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية من قبيل الميزنة التشاركية، ومجالس الشباب، وبرلمانات الشباب، ونظم الإدارة المشتركة. وشدد أيضاً على دور الأحزاب السياسية التقليدية عندما يتعلق الأمر بشباب يرغبون في دخول معترك السياسة، لا سيما شباب أشد الفئات تعرضاً للإقصاء، بما في ذلك شباب المناطق الريفية، الذين لا يتمتعون، في أغلب الأحيان، بالمساواة في فرص الوصول إلى منابر الإنترنت أو في التمثيل الذاتي في وسائط الإعلام.

٣٨- وسلم المشاركون بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تنطوي على إمكانية تحسين المشاركة السياسية والشفافية، بطرق منها ربط الأنشطة الشعبية بالحياة السياسية المؤسسية من خلال الرصد والمشاركة المباشرين في الأنشطة البرلمانية. ومع ذلك، أعربوا عن تحفظات تتعلق بالميل المثير للقلق نحو نشر معلومات غير دقيقة على وسائط التواصل الاجتماعي، لا سيما في ما يسمى عصر "ما بعد الحقيقة" وهو عصر باتت فيه الحقائق الموضوعية أقل تأثيراً في تشكيل الرأي العام من المعتقدات الشخصية ومن كل ما يثير الانفعالات العاطفية، وفي الحالات التي يكون فيها الشباب "واثقين من التكنولوجيا لكنهم غير ملمين بها".

باء- التوصيات

٣٩- ضماناً لمشاركة الشباب، ينبغي للدول أن تنظر في اعتماد أو تعديل التشريعات الوطنية لمواءمة السن الدنيا للتصويت مع السن الدنيا للترشح للانتخابات.

٤٠- وينبغي أن تنظر الدول وهيئات إدارة الانتخابات، حسب الاقتضاء، في اعتماد نظام حصص يعزز مشاركة الشباب، ويراعي التوازن بين الجنسين في البرلمانات وغيرها من المناصب الانتخابية، على النحو الملائم. وعندما تُعتمد الحصص، ينبغي التفكير في رصد الامتثال وفرض الجزاءات على عدم الامتثال.

٤١- وينبغي أن تنشئ الدول أو تعزز الهياكل الميسرة والشاملة للجميع، كمجالس الشباب المحلية، أو برلمانات الشباب، أو غيرها من الآليات الاستشارية، لتعزيز مشاركة الشباب في جميع المؤسسات. وينبغي أن تستند هذه الآليات إلى القانون، وأن تزود بميزانية كافية، وتكلف بصياغة التوصيات التي ينبغي العمل بها ومتابعة تنفيذها.

٤٢- وينبغي أن تجمع السلطات الوطنية والهيئات التنظيمية بجميع مستوياتها البيانات لتتبع مشاركة الشباب وتمثيلهم وإدماجهم في العمليات والمؤسسات السياسية. ويمكن تحقيق ذلك بسبل منها إنشاء جهات وصل داخل المؤسسات العامة هدفها جمع ونشر بيانات دورية عن مشاركة الشباب وتمثيلهم ونفوذهم (مثل مؤشر للشباب).

٤٣- ولضمان مشاركة الجميع على شبكة الإنترنت، ينبغي أن تتخذ الدول تدابير لتعزيز فرص وصول الشباب المهمشين والمستبعدين إلى الإنترنت، بما في ذلك من خلال برامج التثقيف الإعلامي. وينبغي أن تعالج هذه البرامج الأسس التقنية للإنترنت وأن تستكشف أيضاً كيفية توجيه مشاركة الشباب نحو تعزيز الحوار مع السلطات السياسية والمشاركة في العمليات السياسية عبر منابر الإنترنت. وينبغي أن تعالج مناهج التعليم الإعلامي القضايا المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية، وكره الأجانب، والتحيز الجنسي، والقوالب النمطية الجنسانية، والعنصرية، وأي شكل آخر من أشكال التعصب.

٤٤- وبما أن وسائط الإعلام المجتمعية تضطلع بدور ديمقراطي هام وتساهم في التمكين وفي تعددية وسائط الإعلام، ينبغي أن توفر الدول بيئة قانونية تمكينية ودعمًا ماليًا لوسائط الإعلام التي يقودها الشباب بهدف تعزيز حق الشباب في حرية التعبير والمشاركة، وتعزيز الصلات بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني وصناع السياسات، والتوعية بقضايا الشباب، لا سيما تلك التي تمس فئات الشباب الأشد تعرضاً للإقصاء.

٤٥- وينبغي أن تستحدث الدول آليات لتعزيز الحوار بين الأجيال داخل الهياكل القائمة لتقرير السياسات. وينبغي أيضاً التشجيع على إيجاد منابر آمنة ومفتوحة للجميع تتيح إجراء حوار غير رسمي بين الأجيال.

خامساً- مشاركة الشباب في التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في سياقات محددة

ألف- المناقشة

٤٦- أدار حلقة النقاش بشأن البند ٤ من جدول الأعمال فرانسيس مويومبا، رئيس اتحاد الشباب الأفريقي. وشارك فيها السيدة آنا سالدارياغا، عضوة مجلس الإشراف في الجمعية الدولية لتبادل طلاب الاقتصاد والتجارة الدوليين؛ وسكوت أتران، الأخصائي في علم الإنسان في المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا وجامعة أوكسفورد وجامعة ميشيغان؛ وهاجر شريف، وهي

من مؤسسي جمعية (معا نبنها)، وعضوة في فريق الخبراء الاستشاري المعني بإعداد دراسة الأمين العام المرشحة بشأن الشباب والسلام والأمن التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)؛ ومارتين كيسي إكومو - سواني، مؤسّسة جمعية URU (Take off) وعضوة فريق الخبراء الاستشاري المعني بإعداد دراسة الأمين العام المرشحة. وركزت المناقشات على دور الشباب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي وضع استراتيجيات لحل الصراعات، وفي جهود بناء السلام ومنع التطرف العنيف.

٤٧- وأوصت السيدة سالدارياغا بعدم اعتبار الشباب "مسألة" تحتاج إلى معالجة في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، بل جهات فاعلة وشركاء في تحويل هذه الأهداف إلى واقع. وسيساعد هذا المنظور في التصدي للمواقف المتحيزة إزاء دور الشباب وفتح قنوات تتيح للشباب المشاركة في تنفيذ هذه الأهداف. وحددت السيدة سالدارياغا ثلاثة أدوار رئيسية للشباب هي: توعية الشباب بأهداف التنمية المستدامة وبآثارها المحتملة على حياتهم؛ والعمل مع الهياكل الحكومية المحلية والوطنية ومساءلتها عن تنفيذ هذه الأهداف؛ والتصرف كمثال يُتذى والارتقاء إلى دور قيادي مؤثر. وبينت بعض التحديات والحوجز التي تعيق تعزيز دور الشباب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثل الافتقار إلى خطط تنفيذية شفافة وشاملة للجميع ويسهل الإلمام بها، وغياب القنوات الرسمية اللازمة لمشاركة الشباب في قياس التقدم المحرز. ويمثل عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة عقبات رئيسية تعيق فرص النساء والشابات في أن يصبحن قيادات مؤثرة وقوة دافعة نحو التغيير. واقترحت سبلاً مبتكرة للتغلب على تلك العقبات تشمل وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، سواء في القطاع العام أو الخاص وفي الأوساط الأكاديمية. وكخطوة أولية، من المهم فهم احتياجات الشباب ومراعاة الاختلافات في الثقافات ومستويات التعليم فيما بينهم، كي لا يتخلف أحد عن الركب.

٤٨- ولاحظ السيد أتران أن حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة أمام القانون ليست مفاهيم مألوفة لبني البشر في معظم الحقب التاريخية للبشرية وفي جميع الثقافات، وأن هذه المبادئ لن تسود إلا بخوض معارك باهظة التكلفة. وأشار إلى أن للشباب دورا هاما في إبقاء تلك المبادئ حية في الأذهان وضمان ألا يؤدي الإسلام المتطرف وكره الأجانب والنزعة القومية العرقية إلى تمزيق النسيج الاجتماعي والسياسي. ومع ذلك، بات الشباب أكثر عرضة للتهميش عندما يتعلق الأمر بالانخراط في الهياكل السياسية. وفيما يتعلق بالحركة الجهادية، رأى أن التاريخ ربما لم يشهد من قبل فئة قليلة جدا تملك وسائل بهذه الهزلة تسببت بهذا الخوف لهذا العدد الكبير من الناس وأصبحت الموضوع المهيمن على الخطاب السياسي العالمي على نحو غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية. وتناول تزايد ضلوع النساء، لا سيما الفتيات، في تيسير الروابط الاجتماعية داخل تلك الحركة دون التورط مباشرة في العنف أو الدعم اللوجستي. ودعا إلى العمل مع أشخاص حقيقيين وفي أماكن حقيقية لمكافحة أيديولوجية الحركة، بدلا من التركيز على الخطابات المضادة عن طريق رسائل إلكترونية جماعية سلبية. وذكر، كمثال، مشاريع التنمية

الاجتماعية التي بدأها الشباب، بالتشاور مع الشيوخ المحليين، والتي أثبتت نجاحها في إبعاد الشباب عن العنف وتعزيز مشاعر التقدير للذات. وشدد أيضا على ضرورة إشراك النساء والشباب في جميع مفاوضات السلام، محذرا من تحويل الشباب إلى "مجرد فريق آخر للدعوة داخل الإطار الليبرالي الجديد لسياسات الهوية".

٤٩- وأشارت السيدة شريف إلى تجربتها في مجتمع تحوّل إلى العنف. وشددت على أهمية دعم المجتمع الدولي في مثل هذه البيئات، مبيّنة أثر هذا الدعم في هياكل السلطة على الأرض. ودعت المشاركين إلى التفكير في بعض الأسئلة التي ينبغي توجيهها عند تقديم هذا الدعم وهي: من هم المستفيدون من الدعم الدولي؟ ومن الذي يحق له المشاركة في مفاوضات السلام؟ ومن اعترّف به طرفا فاعلا هاما على الأرض ومن أعطي أمنه الأولوية؟ ورحبت السيدة شريف باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) موضحة أن المجلس طلب صراحة إشراك الشباب في عمليات بناء السلام، ومع ذلك يتمحور السؤال المطروح حول الكيفية التي يمكن بها جعل هذا القرار ذا صلة بالمجتمعات المحلية. وبالاستناد إلى تجربتها، بما في ذلك تجربتها في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في ليبيا، أوضحت أن أحد التحديات الرئيسية في ترجمة هذه القرارات إلى واقع على الصعيد المحلي يتمثل في صعوبة فهم المجتمعات المحلية لهذه القرارات. وقالت إن ما نحتاج إليه هو أن نشرح للأمم المتحدة ما يجري في العالم، لا أن نشرح للعالم ما تفعله الأمم المتحدة. وأشارت السيدة شريف أيضا إلى صديق قتلته جماعة مسلحة في ليبيا بسبب نشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان للشباب، وطلبت من المشاركين ضم أصواتهم إلى صوتها في الإشادة بذكرى هذا المدافع عن طريق التصدي لمثل هذه الأعمال وإطلاق وعد بعدم التزام الصمت أبداً وبالدفاع عن حقوق الإنسان.

٥٠- وعرضت السيدة إكومو سوانبي بعض الرؤى المتعمقة عن حالة مشاركة الشباب في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكدت أن مفهوم حقوق الإنسان لا ينسجم بالضرورة مع الشباب، الذين يسعون إلى حلول محددة وملموسة لصعوبات حياتهم اليومية، وفي الكثير من الأحيان، لا يعرفون صكوك حقوق الإنسان حق المعرفة. وأكدت أن المبادرات الصغيرة قادرة على إلهام الشباب لتوعية مجتمعاتهم المحلية وقادتهم المحليين والجهات الدولية الفاعلة بهدف البحث عن حلول عملية ودائمة. وأعربت عن الأسف لأن التركيز ينصب على القصص المثيرة وأوصت باعتماد نهج ينطلق من القاعدة في إطار الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان. وقدمت مثلا من أكبر مخيم للمشردين داخليا في بلدها، حيث نجح الشباب في استعادة حرية التنقل وهو أمر أخفقت المنظمات الدولية في تحقيقه، وبكل بساطة لأن الشباب الذين ينتمون إلى الجالية المسلمة والشباب المسيحيين أرادوا أن يلعبوا كرة القدم معاً. وأوضحت كيفية استعادة التماسك الاجتماعي، وقالت إن الأطفال المسيحيين تمكنوا من العودة بسلام إلى المدارس القريبة من حي المسلمين وتمكنت النساء من العودة إلى السوق المحلية، ما أثر بشكل ملموس على حقوق الإنسان الخاصة بهم. ودعت قادة الشباب إلى تعبئة وإشراك الشباب الذين يشكلون ٧٥ في المائة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى ويتأثرون بالصراع

المسلح الدائر حالياً، كما دعتهم إلى التفكير في الإجراءات التي يمكن أن يكون لها أثر حقيقي على الصعيد المحلي. وبالانتقال إلى مشاركة الشباب في مفاوضات السلام وعمليات السلام، أعربت عن أسفها لعدم مشاركة الشباب، لا سيما أكثرهم تعرضاً للتهميش والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية، مشاركة منظمة ومنهجية في مبادرات السلام على جميع المستويات.

٥١- وناقش المشاركون أهمية مساهمة الشباب في التعريف بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الشعبي وترجمتها إلى إنجازات ملموسة. وفي هذا الصدد، قدم المشاركون أمثلة على الأنشطة الناجحة التي يمكن تكرارها في مختلف الحالات القطرية، بما في ذلك إقامة الشراكات مع قطاع الأعمال التجارية، لمناصرة تنفيذ هذه الأهداف. وشدد أيضاً على أهمية المنظمات الشبابية في تقييم مدى التقارب بين غايات أهداف التنمية المستدامة والمبادرات والسياسات والبرامج الحكومية القائمة، وضمان أن تدعم الحكومة تنفيذ المشاريع التي يقودها الشباب، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى ضمان تلبية احتياجات الشباب وطموحاتهم على نحو فعال.

٥٢- وسلط المشاركون الضوء على احتمال أن تزود أهداف التنمية المستدامة الشباب بوسائل ملموسة لتحسين حياتهم، الأمر الذي يمكن أن يسهم بدوره في مواجهة إجراءات الجماعات المتطرفة العنيفة. ونوقشت العوامل التي تدفع الشباب إلى الانضمام إلى الحركات المتطرفة، بما في ذلك الافتراض الذي مفاده أن التهميش الاجتماعي - الاقتصادي هو المحرك الوحيد للتطرف، والذي يتجاهل أهمية تطلع الشباب إلى الشعور بالقدرة على الفعل والانتماء إلى جماعة، وهو ما دفع ببعض الشباب إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة.

٥٣- وحدد المشاركون بعض التحديات الرئيسية التي تعيق مشاركة الشباب في بناء السلام وعمليات مفاوضات السلام، بما في ذلك عدم الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الشباب في تنفيذ جدول أعمال السلام والأمن. وكثيراً ما يستند هذا النهج إلى خطابات تعتبر الشباب الفئة الأكثر عنفاً والأكثر تقبلاً للأفكار التي تدعو إلى حمل السلاح والتطرف العنيف، أو تعتبرهم مجرد ضحايا للصراعات. ونتيجة لذلك، لم يُستشر الشباب إلا لماماً، وفي معظم الأحيان من خلال اجتماعات مخصصة لهذا الغرض. وسلم المشاركون أيضاً بالصعوبات التي يواجهها الشباب، لا سيما الشباب المهمشون، في تأمين الأموال اللازمة لتغطية مشاركتهم في المؤتمرات والمنتديات التي يحضرها أصحاب مصلحة متعددون والتي تناقش قضايا السلام والأمن وتتخذ قرارات هامة.

٥٤- وناقش المشاركون أيضاً أوجه التآزر الممكنة بين قراري مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والدروس المستفادة من هذا القرار الأخير، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرات الفعالة الرامية إلى ترجمة مفاهيم مجردة مثل السلام والأمن في الواقع المحلي.

باء- التوصيات

٥٥- ينبغي أن تضمن الدول تشجيع الشباب على تنمية القدرة على حسن التعاطي مع الفرص المتاحة وأخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وإشراكهم في تنفيذها. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، عن طريق التوعية بالأهداف السبعة عشر وصلتها بالاحتياجات المحلية من خلال الحملات والنهج الإبداعية الأخرى، لا سيما في المناطق النائية وفي أوساط الشباب المهمشين. وفي هذا السياق، ينبغي أن توفر الدول أماكن آمنة للشباب للإعراب عن شواغلهم واحتياجاتهم وأولوياتهم فيما يتعلق بتنفيذ هذه الأهداف. وينبغي أن تشرك الشباب أيضا لضمان مراعاة الاحتياجات المحلية في الخطط التنفيذية.

٥٦- وينبغي أن تنشر وسائل الإعلام التقليدية المعلومات لمساعدة الشباب، لا سيما الشباب الذين لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، على فهم أهداف التنمية المستدامة وقدرتها على إحداث تحول على الصعيد المحلي. وينبغي أن تدعم وسائل الإعلام مبادرات وآليات المساءلة، بسبل منها نشر المعلومات عن الإجراءات التي تتخذها السلطات وأوجه القصور فيها وما يتحقق من إنجازات فيما يتعلق بتنفيذ هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسهم وسائل الإعلام في تعزيز الحوار بين الحكومات والشباب، بسبل منها تزويد الشباب بفرصة التعبير عن آرائهم والتأثير على صنع القرار.

٥٧- وينبغي أن تخصص الدول ما يكفي من الدعم السياسي والتقني والمالي للتأكد من أن قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) هو قرار صائب بالنسبة إلى المجتمعات المحلية، وأنه يُنفذ ويفضي إلى وضع برامج وسياسات ملموسة في مجالي السلام والأمن. وينبغي تصميم هذه البرامج والسياسات وتنفيذها ورصدها بمشاركة كاملة وفعالة ومؤثرة من المنظمات الشبابية وشباب المجتمعات المحلية. وينبغي أن تلتزم الدول بتوفير الدعم المالي الكافي لهذه المنظمات والعمل معها لضمان مشاركتها في الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة السلام والأمن، بما في ذلك زيادة الوعي بشأن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وما ينطوي عليه من أثر مفيد محتمل على الصعيد المحلي.

٥٨- وينبغي أن تنشئ الدول آليات تتيح مشاركة مستدامة وفعالية ومجدية للشباب في مفاوضات السلام وبناء السلام ومبادرات وعمليات العدالة الانتقالية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات التي تتضرر كثيرا، وبشكل غير متناسب، من جراء النزاعات، كالشباب ذوي الإعاقة، والشباب المشردين داخليا، واللاجئين، والنساء والشابات والفتيات، لضمان مشاركة هذه الفئات في مفاوضات السلام ومبادرات بناء السلام، بسبل منها إيجاد حيز آمن يتيح لهم إثارة ما لديهم من شواغل.

٥٩- وينبغي الإقرار بالمبادرات التي يقودها الشباب والتي أثبتت إسهامها في بناء السلام، والاعتراف بها، وتعزيزها ودعمها. وينبغي أن تعزز وسائل الإعلام الدور الإيجابي للشباب في مبادرات السلام، فضلاً عن نشر قصص المبادرات الناجحة التي يقودها الشباب على الصعيد المحلي.

٦٠- ويتطلب التصدي للدوافع المتعددة الأوجه والظروف التي تسهم في ظهور التطرف العنيف المشاركة المستمرة للشباب كافةً وعلى جميع مستويات صنع القرار. وينبغي أن تمثل أي تدابير وبرامج ترمي إلى منع التطرف العنيف لقواعد ومعايير حقوق الإنسان وأن تشمل محورا رئيسيا يركز على تعزيز القدرات المحلية والذاتية للشباب من أجل منع التطرف العنيف ودعم قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة خطر التطرف العنيف، بسبل منها الدعم المتبادل والتوجيه المجتمعي.

٦١- وينبغي أن تضع الدول استراتيجيات لمنع العنف تكون متوافقة على نحو تام مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وألا تكتفي فقط بالحل الأمني بسبل منها، على سبيل المثال، ضمان أن تتاح للشباب فرصة المساهمة في تنمية مجتمعاتهم المحلية. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لضمان ألا تؤدي هذه التدابير إلى التمييز ضد فئات أو مجتمعات محلية معينة ولا إلى وصمها.

سادساً- المضي قدماً بجدول الأعمال العالمي للشباب: دور الشباب في صياغة جدول أعمال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

ألف- المناقشة

٦٢- أدار السيد الهنداوي حلقة النقاش بشأن البند ٥. وشارك في حلقة النقاش ماكس تريجو ثيرباتنس، الأمين العام لمنظمة الشباب الأيبيرية - الأمريكية؛ وألكسندر كاوشانسكي، وهو من المندوبين الشباب الألمان السابقين لدى الأمم المتحدة وعضو الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة؛ وريتا مويامبو، رئيسة برامج جمعية الشابات المسيحيات العالمية. وتطرقت المناقشات إلى تدابير ضمان مشاركة الشباب في أعمال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك السبل الممكنة التي تتيح للشباب عرض الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان على الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ذات الصلة، والسبل الكفيلة بضمان نظر الآليات المذكورة في القضايا ذات الصلة بالشباب.

٦٣- وبين السيد تريجو ثيرباتنس الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الشباب الأيبيرية - الأمريكية وشرح ولايتها المتمثلة في توفير منبر للعمل من أجل ضمان حقوق الإنسان للملايين الشباب الذين يعيشون في المنطقة، واستعرض إنجازات المنظمة. وقال إن المنظمة روجت لعدد من المبادرات بينها الميثاق الأيبيري - الأمريكي للشباب والاتفاقية الأيبيرية - الأمريكية المتعلقة

بحقوق الشباب وبروتوكولها الإضافي. وأوضح أن الميثاق وضع بالتعاون مع الشباب، بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي ومن الشعوب الأصلية وممثلون عن المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وذلك باتباع نهج تشاركي وجامع ينطلق من القاعدة ومع مراعاة طموحات الشباب وخبراتهم المتنوعة. ووفر الميثاق إطاراً قانونياً وبرنامجياً لوضع إجراءات ومبادرات ملموسة مع الشباب ومن أجلهم في ٢١ دولة. واستُكمل بخطة عمل من أجل الأعمال الفعلية لحقوق الشباب من خلال نهج كلي وشامل تجلت فيه المشاركة بوصفها حقاً شاملاً لعدة قطاعات. وبين أيضاً كيف أن مشاركة الشباب هي حق مكفول بموجب الاتفاقية الأيبيرية - الأمريكية المحدثة وبروتوكولها الإضافي، والصكوك الدولية الملزمة قانوناً المكرسة لتعزيز حقوق الشباب وحمايتهم. واختتم كلمته مشيراً إلى أن الشباب هم أصحاب مصلحة استراتيجيون وفاعلون في الميدان الاقتصادي، وعناصر فاعلة في التغيير الاجتماعي، مبيناً أن التطورات الإيجابية في مجال مشاركة الشباب أظهرت أن هذه المشاركة لم تعد فكرة، بل غدت حقيقة. وحث السيد تريجو ثيربانتس أصحاب المصلحة المعنيين على عدم حصر جهودهم في مجرد الاستماع إلى أصوات الشباب وتوسيع نطاق تلك الجهود لتشمل تنفيذ ما يطالبون به.

٦٤- وتقاسم السيد كاوشانسكي خبراته كشاب يشارك في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي. وأوضح أن دور المندوبين الشباب هو تعزيز الروابط بين المجتمع المدني والأمم المتحدة. فعلى الصعيد الدولي، على سبيل المثال، يتمثل هذا الدور في تحمل المسؤولية عن توجيه الانتباه إلى شواغل الشباب وأفكارهم لدى التفاوض على القرارات الهامة واعتمادها، فضلاً عن الدعوة إلى زيادة تمثيل الشباب في منظمات صنع القرار الدولية. وعلى الصعيد الوطني، يستطيع المندوبون الشباب، من خلال إمكانية اتصافهم بالسياسيين، أن يسهموا في جعل أولويات المجتمع الدولي واقعا سياسيا. وهم يذكرون وعي الشباب بشأن الأمم المتحدة، ويتبادلون الأفكار ويمكنون الشباب من المشاركة في العمليات السياسية. ورغم التوصيات المقدمة إلى الدول الأعضاء منذ عام ١٩٨١ بشأن إشراك الشباب في وفودها، شارك الشباب في وفود ٣٥ بلداً فقط، معظمها من البلدان المتقدمة، إلى اجتماعات الأمم المتحدة (وهو أعلى رقم في تاريخ برنامج المندوبين الشباب). لكن إلى جانب تواجد الشباب بين أعضاء وفود الدول، اتخذ العديد من الشباب إجراءات ملموسة لإسماع أصواتهم على الصعيد الدولي، بما في ذلك ممثلو المنظمات الشبابية، والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان، والمتدربون بدون أجر في الأمم المتحدة. وتمهد جميع هذه الجهود الآن السبيل نحو تعزيز مشاركة الشباب في الأمم المتحدة. ودعا السيد كاوشانسكي جميع المشاركين إلى مواصلة جهودهم من أجل تمكين أجيال الشباب من الاضطلاع بدور نشط في عملية صنع القرار.

٦٥- وتناولت السيدة مويامبو دور الشباب في أعمال وأنشطة مجلس حقوق الإنسان وتجربتها في تنظيم منتدى الشباب في لجنة وضع المرأة، فضلاً عن أول منتدى شبابي يعقد قبل دورة المجلس الثانية والثلاثين. ورحبت السيدة مويامبو باعتماد المجلس للقرار ١٤/٢٨ المنشئ للمنتدى وهنأت البعثة الدائمة لرومانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والفريق الأساسي

على تهيئتهما لحيز خاص بالشباب. وتقاسمت مع المشاركين الدروس المستفادة من منتدى الشباب التابع لمجلس حقوق الإنسان، وشددت على الحاجة إلى تثقيف الشباب بشأن ولاية المجلس وتقديم توجيهات أوضح بشأن كيفية مشاركة الشباب وانخراطهم بصورة مجدية في عمله، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وأثارت السيدة مويامبو مسألة كيفية التحقق من أن المناقشات التي تجري في المنتدى تحدث أثراً على المستوى المحلي، لا سيما في أوساط الشباب الأشد تهميشاً، بما في ذلك النساء الشابات. وأشارت إلى ارتفاع مستوى الإحباط بين الشباب، الذين يشعرون فعلاً أنهم مستبعدون من عملية تقرير السياسات على الصعيد المحلي، وإلى تزايد الشعور بالإحباط إزاء عمل المجلس، الذي يُنظر إليه على أنه يتعد أكثر فأكثر عن واقعهم.

٦٦- وناقش المشاركون مسألة ما إذا كان من شأن وضع صك دولي ملزم قانوناً لحقوق الشباب أن يحمي هذه الحقوق ويعززها. وأشار إلى الخبرات الإقليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وإلى الاتفاقية الأيبيرية - الأمريكية وميثاق الشباب الأفريقي، والفوائد المحتملة لصك ملزم خاص بالشباب شريطة أن يتناول هذا الصك، على نحو شامل، التحديات والاحتياجات السريعة التغير لجيل الشباب اليوم.

٦٧- ونوقشت أيضاً إمكانية إنشاء آليات جديدة لتعزيز حماية حقوق الشباب على الصعيد الدولي. وأشار المشاركون إلى إمكانية إنشاء ولاية جديدة تكرس لهذا الأمر في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وأشار أيضاً إلى إمكانية وضع تعليق عام مشترك بشأن حقوق الشباب كي تعتمده هيئات معاهدات حقوق الإنسان. ورأى المشاركون أنه، إلى جانب ما يستجد من ولايات أو آليات أو صكوك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحسين الاستفادة من الآليات القائمة لرصد حقوق الإنسان، بسبل منها تعميم مراعاة حقوق الشباب في عمل تلك الآليات وتعزيز تنفيذ التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. واقترح أيضاً أن ينظر المجلس في طلب تقديم تقرير يتضمن تحليلاً متعمقاً للعقبات التي يواجهها الشباب في ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم. وأوصي أيضاً بوضع توجيهات للدول بشأن اعتماد وتنفيذ نهج قائمة على الحقوق في السياسات الوطنية الخاصة بالشباب.

٦٨- وسلم المشاركون بأن الأمم المتحدة أحرزت تقدماً جيداً في إبراز حقوق الشباب على نطاق المنظومة، بسبل منها إنشاء ولاية المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب، واعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بوضع برنامج المندوبين الشباب في جميع البلدان، على سبيل المثال، والإشراك التلقائي للمندوبين الشباب في وفود الدول إلى مختلف أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها. وقد يكون لذلك أهمية خاصة لقبول الأجيال الأكبر سناً من صانعي القرار بفكرة إعطاء الأولوية لحقوق الشباب في منظومة الأمم المتحدة والحصول على دعمهم، لأن من المرجح ألا تحدث حملة "الشباب يتحدث إلى الشباب" أي تغيير. واتفق المشاركون على أن يوفر مجلس حقوق الإنسان المزيد من القنوات والمداخل لإبلاغ أصوات الشباب، لا سيما في ضوء ولايته بوصفه الهيئة

الرئيسية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، رحب المشاركون بحلقة النقاش بشأن الشباب وحقوق الإنسان التي انعقدت خلال الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس.

باء- التوصيات

٦٩- ينبغي أن تتأكد المنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي من أن الأطر القانونية والسياساتية للدول الأعضاء فيها تضمن فعالية تعزيز حقوق الإنسان للشباب وحمايتها، بما في ذلك مشاركتهم الشاملة والكاملة والفعالة في عملية صنع القرار.

٧٠- وينبغي أن تضمن الدول حق الشباب، فردياً أو بالاشتراك مع آخرين، في الوصول دون عوائق، إلى الهيئات الدولية والاتصال بها، لا سيما الأمم المتحدة وممثلوها وآليات حقوق الإنسان. وينبغي أن تهيئ الظروف لدعم مشاركة الشباب في المحافل الإقليمية والدولية، لا سيما عملهم مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية. وينبغي أن يشمل ذلك إزالة العقبات التي تعيق مشاركتهم المجدية، من قبيل القيود غير المبررة المفروضة على مصادر تمويل رابطات الشباب والتشريعات التي تقيد بشكل مفرط حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية التنقل.

٧١- وينبغي أن تنظر الدول في إنشاء آليات تضمن المشاركة الفعالة والهادفة للشباب في أعمال مجلس حقوق الإنسان، بوسائل منها آليات استشارة الشباب وإشراكهم في المناقشات ذات الصلة، بما في ذلك إشراكهم في عضوية أفرقة الخبراء. وينبغي أن تضمن الدول إشراك الشباب أو زيادة تمثيلهم في وفودها إلى جميع المنتديات الإقليمية والدولية ذات الصلة، لا سيما المجلس. وينبغي أن ينظر الناشطون الشباب في مساعدة الدول في هذا الجهد، بسبل منها الدعوة إلى إنشاء برنامج للمندوبين الشباب في بلدانهم وتزويده بالموارد المالية الكافية.

٧٢- وينبغي أن تسترعي منظمات المجتمع المدني، كل في مجال خبرته، وعلى نحو أكثر انتظاماً، الانتباه إلى المسائل المتصلة بحقوق الإنسان للشباب، بما في ذلك لدى التفاعل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وينبغي للدول أن تشرك الشباب أو تزيد مشاركتهم في وفودها إلى المحافل الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، وأن تيسر عملهم مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

٧٣- وينبغي أن تستثمر الدول ومنظمات المجتمع المدني في التعليم والتدريب ومبادرات إذكاء الوعي على الصعيد المحلي لتنوعية الشباب بالصكوك والآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إجراءات البلاغات الفردية.

٧٤- وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل، ينبغي أن تنتظم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في تقديم المعلومات والتوصيات بشأن حقوق الشباب. وينبغي أن تنشر الحكومات ومنظمات المجتمع المدني التوصيات المتعلقة بالشباب على نطاق واسع من أجل ضمان متابعة تنفيذها متابعة كافية.

سابعاً - ملاحظات ختامية

٧٥- أعرب الرئيسان المشاركان، في ملاحظتهما الختامية، عن تقديرهما لجميع المشاركين على مشاركتهم والتزامهم، وشكراً لجميع أعضاء حلقات النقاش ومديري الحوارات على إسهاماتهم الممتازة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تنظيم هذا المنتدى.

٧٦- ولخص السيد موكاشيف المسائل الرئيسية التي ناقشها المنتدى على مدى يومين وأشار إلى أهمية مكافحة التمييز، وضرورة تمكين الشباب وأهمية التعليم لضمان تعزيز المشاركة المجدية للشباب. وأعرب عن ارتياحه إزاء العدد الكبير من المشاركين وشجع المندوبين الشباب على حضور الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان في آذار/ مارس ٢٠١٧، لدى عرض تقرير المنتدى. وحث بالقول إن الإلهام والأمل سادا هذه الدورة الأولى للمنتدى رغم التحديات التي يواجهها الشباب، مضيفاً إن ذلك عزز اعتقاده بأن الإلهام الذي أفرزه المنتدى سيتجلى في عالم يستمع إلى أصوات الشباب ويراعي آراءهم. ودعا جميع المشاركين إلى التركيز على أهمية الإصغاء إلى الشباب. وجميع التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات المنتدى ينبغي أن تعزز وتُنقذ وتُرصَد وتُقيَّم بالتشاور مع الشباب، بما في ذلك النساء والشابات والفتيات، وبمشاركتهم.

٧٧- وقال السيد الهنداوي إن المنتدى يمثل علامة فارقة هامة للنهوض ببرنامج حقوق الإنسان للشباب. وشدد على أن الحكومات والبلدان ينبغي أن تظل متحدة حول الهدف المشترك المتمثل في النهوض بحقوق الإنسان للجميع، وينبغي ألا نخذل أكبر جيل من الشباب في التاريخ. وأعرب عن الأمل في أن تستمر الديمقراطية وسيادة القانون في الاستفادة من مواهب الشباب وحماسهم ومساهماتهم. وأشار إلى حملة "Not Too Young to Run" (ليسوا أصغر من أن يخوضوا الانتخابات) التي أطلقتها المفوضية إلى جانب المنظمات الشريكة بهدف إذكاء الوعي بالتحديات التي يواجهها الشباب في الترشح للمناصب الانتخابية. وسلم السيد الهنداوي بأن التحديات التي تعترض مشاركة الشباب ما زالت هائلة، لكنه أعرب في الوقت نفسه عن ثقته بأن التقدم ممكن، بدعم من الأمم المتحدة وجهات أخرى. وأعرب أيضاً عن الأمل في أن يواصل مجلس حقوق الإنسان إيلاء اهتمامه لمسألة مشاركة الشباب وحقوقهم.